

نحن فيصل بن الحسين نائب جلالة الملك المعظم  
بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١٨  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦١) لسنة ٢٠٢٢

نظام محمية العقبة البحرية

صادر بمقتضى البند (٥) من الفقرة (ب) من المادة (١٠) والمادة (٥٦)  
من قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٠

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام محمية العقبة البحرية لسنة ٢٠٢٢)  
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام  
المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:-

القانون	: قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.
المنطقة	: منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.
السلطة	: سلطة المنطقة.
المجلس	: مجلس مفوضي السلطة.
الرئيس	: رئيس المجلس.
المفوض	: المفوض المختص في السلطة.
المحمية	: محمية العقبة البحرية المنشأة بمقتضى أحكام هذا النظام.
اللجنة	: لجنة ادارة المحمية.
الموائل	: الموقع الذي يتواجد فيه الكائن العضوي أو المجموعة بشكل طبيعي.

التنوع : التباين بين الكائنات الحية من مصادرها المختلفة الحيوي سواء كانت من النظم البرية أو البحرية أو المائية بما في ذلك الاختلاف داخل الأنواع وبين هذه الأنواع.

النمو : نهج استراتيجي يكفل استخدام الموارد الطبيعية والأخضر والمائية والبحرية بطريقة مستدامة تضمن تعزيز والأزرق النمو الاقتصادي وزيادة الفوائد الاجتماعية والبيئية. المنطقة : المنطقة الآمنة التي يتم تخطيطها تنظيمياً وإدارياً العازلة : حول الحدود الخارجية للمحمية بهدف حمايتها من التأثيرات السلبية للأنشطة التي تقام في تلك المنطقة.

المادة ٣- أ- ١- تمتد حدود المحمية من الحد الجنوبي لميناء الركاب شمالاً وصولاً الى الحد الجنوبي لنادي الغوص الملكي جنوباً، ولمسافة (٥٠) متراً في الجانب البري شرقاً، و(٣٥٠) متراً في الجانب البحري غرباً ولقاع البحر عمودياً في الجانب البحري.

٢- تعدل حدود المحمية بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس.

ب- ١- تمتد المنطقة العازلة للمحمية لمسافة (٥٠) متراً الى الشرق من الحدود الشرقية (البرية) للمحمية بما لا يتعارض مع الملكيات الخاصة، ولمسافة (١٠٠) متر إلى الغرب من الحدود الغربية (البحرية) للمحمية.

٢- تعدل حدود المنطقة العازلة وفقاً لتعديل حدود المحمية ووفقاً لما يرد في الخطة الإدارية.

المادة ٤- أ- تشكل في السلطة لجنة تسمى (لجنة إدارة محمية العقبة البحرية) برئاسة المفوض وعضوية كل من:-

١- مدير المحمية / نائباً للرئيس.

٢- ثلاثة اشخاص يعينهم الرئيس بتنسيب من المفوض.

ب- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أو نائبه عند غيابه مرة على الأقل كل شهرين ويكون اجتماعها قانونياً بحضور أغلبية أعضائها على أن يكون الرئيس أو نائبه من بينهم، وتتخذ قراراتها بأكثرية أصوات أعضائها الحاضرين وفي حال تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.

ج- تتولى اللجنة المهام التالية:-

- ١- إعداد الخطة الإدارية لإدارة المحمية وعرضها على المجلس ومتابعة تنفيذها.
- ٢- المشاركة في مراجعة الخطة الإدارية وتطويرها بالتعاون مع إدارة المحمية.
- ٣- مراجعة أحكام المنطقة العازلة مرة كل خمس سنوات.
- ٤- توفير التمويل اللازم للمحمية والترويج لها.
- ٥- تحديد المخصصات اللازمة لنفقات المحمية لإقرارها من المجلس وإدراجها ضمن موازنة السلطة السنوية.
- ٦- إعداد التعليمات الإدارية والمالية والفنية وتقديمها الى الرئيس لعرضها على المجلس.
- ٧- أي أعمال أو مهام أخرى يكلفها بها الرئيس أو المجلس.

المادة ٥- أ- للمجلس بناء على توصية اللجنة التعاقد مع جهة متخصصة في إدارة المحميات المائية ومؤهلة فنياً لتنفيذ الخطة الإدارية للمحمية تحت إشراف اللجنة.

ب- يحظر التصرف في الأراضي الواقعة ضمن حدود المحمية أو تخصيصها أو رهنها أو هبتها أو التنازل عنها بأي شكل من الأشكال.

ج- يجب ان لا تزيد مدة عقود إدارة المحمية أو عقود تطويرها على خمس سنوات وتكون قابلة للتجديد بموافقة المجلس.

المادة ٦- أ- تعتبر الخطة الإدارية للمحمية وثيقة التشغيل والمرجعية الرئيسية لإدارة المحمية.

ب- تُعد الخطة الإدارية للمحمية من قبل اللجنة ويتم رفعها إلى المجلس لاتخاذ القرار المناسب بشأنها، تمهيدا لرفعها إلى وزارة البيئة لاعتمادها والمصادقة عليها.

ج- تقوم السلطة بالإعلان عن خطة إدارة المحمية ونشرها بالطرق التي تراها مناسبة، وتعمل اللجنة مع الجهة المؤهلة المتعاقد معها على تنفيذها.

د- يتم تطوير المحمية بما يتوافق مع الخطة الإدارية للمحمية وبحسب البرنامج الزمني المحدد بموجبها.

هـ- يجب أن تتضمن الخطة الإدارية للمحمية العناصر الأساسية التالية:-

١- وصف المحمية وخصائصها الحيوية والفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية.

٢- تقييم مكونات المحمية.

٣- الخطة التنفيذية والمؤشرات والبرنامج الزمني لخمس سنوات على الأقل تتضمن الأهداف العامة والأهداف العملية والمخرجات والنشاطات.

٤- مخطط شمولي للمحمية بما في ذلك الخرائط التوضيحية وتفاصيل النشاطات المسموحة والممنوعة في كل منطقة.

٥- الموازنة المقترحة للمحمية.

٦- برامج المراقبة والتقييم.

٧- المحاور المتوقعة للتعاون الإقليمي والدولي.

٨- تحديد متطلبات وشروط ترخيص أنشطة البحث العلمي ورقابتها.

٩- وضع برامج التوعية والتثقيف بقيمة الحيود المرجانية وهشاشتها وغيرها من المصادر الطبيعية الأخرى في خليج العقبة وكيفية التعامل معها.

١٠- أي أمور أخرى تقرر وزارة البيئة إضافتها للخطة.

المادة ٧- مع مراعاة ما ورد في أي تشريع آخر يسمح بإقامة الأنشطة والمشاريع التنموية والتطويرية في المنطقة العازلة بما لا يتعارض مع أهداف هذا النظام، على أن يراعى ما يلي:-

أ- توافق عناصر المشروع في مراحلها المختلفة مع نظام المحمية والخطة الإدارية.

- ب- انسجام عناصر المشروع أو الأنشطة مع أسس ومعايير النمو الأخضر والأزرق والتنمية المستدامة.
- ج- الاستخدام المستدام لعناصر التنوع الحيوي والموارد الطبيعية بما يضمن قدرتها على التجدد والبقاء على المدى البعيد وعدم الإضرار بعناصر البيئة والأنظمة البيئية والتنوع الحيوي وموائل الكائنات العضوية.
- د- تنفيذ دراسة تقييم أثر بيئي شامل لهذه المشاريع والأنشطة.
- هـ- إعطاء الأولوية للمشاريع المتعلقة بالسياحة المستدامة التي تأخذ التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحالية والمستقبلية بعين الاعتبار وتقوم بتلبية احتياجات الزوار والمجتمعات المضيفة.

المادة ٨- أ- ينشأ في السلطة حساب خاص للمحمية، تتكون موارده المالية مما يلي:-

- ١- المخصصات المرصودة في موازنة السلطة.
  - ٢- الغرامات المتأتية من مخالفة تطبيق أحكام هذا النظام والتعويضات المترتبة على مخالفة أحكامه.
  - ٣- المبالغ المتأتية من تنفيذ المشاريع والمبادرات والأبحاث العلمية في المحمية.
  - ٤- بدلات الاستفادة من مرافق المحمية والخدمات المقدمة فيها.
  - ٥- المساعدات المالية التي تقدم للمحمية من الصناديق البيئية التمويلية الوطنية والدولية وبرامج المسؤولية المجتمعية.
  - ٦- المساعدات والهبات والتبرعات والمنح التي ترد اليه شريطة موافقة مجلس الوزراء عليها إذا كانت من مصدر غير أردني.
- ب- يتم الإنفاق من أموال الحساب لتحقيق غايات وأهداف المحمية ودعم تنفيذ نشاطاتها وبرامجها بما يضمن حماية الأنظمة البيئية وخدماتها والتنوع الحيوي وفق تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية.

المادة ٩- يحظر وتحت طائلة المسؤولية القانونية القيام بما يلي في منطقة المحمية:-

أ- شق الطرق أو تنفيذ مشاريع زراعية أو استزراع أسماك أو مشاريع صناعية أو سكنية أو إقامة المباني أو المنشآت.

ب- صيد الكائنات البرية أو البحرية أو نقلها أو قتلها أو إيذاؤها أو الإضرار بها بأي شكل من الأشكال.

ج- جمع أو قطف أو نقل أي كائنات أو مواد رسوبية أو عضوية مثل الصدف أو الشعاب المرجانية أو الصخور أو التربة أو أخذها لأي غرض من الأغراض إلا بتصريح خاص يصدره الرئيس لهذه الغاية.

د- الإضرار بالمنشآت والمعدات والتجهيزات ومرافق الخدمات البرية أو البحرية.

هـ- إتلاف أو تدمير التكوينات الجيولوجية أو المناطق التي تعتبر موطناً لفصائل الحيوان أو النبات أو لتكاثرها أو هجرتها.

و- تدمير الأحافير أو جمعها دون الحصول على موافقة السلطة، ويجب حفظ عينات الأحافير في متاحف أو مواقع مؤهلة لحفظها.

ز- إجراء البحوث العلمية وجمع الأنواع المهددة بالانقراض أو النادرة أو المتوطنة وأجزائها إلا بتصريح مسبق يصدره الرئيس.

ح- إدخال الحيوانات المستأنسة مثل الكلاب والخيول والمواشي وغيرها.

ط- إدخال أنواع حيوانية أو نباتية أو أي أنواع غريبة تسبب أضراراً بيئية تهدد بقاء الأنواع الأصلية أو تؤثر سلباً على المنشآت والمجتمعات المحلية.

ي- تلويث التربة أو المياه أو الهواء بأي شكل من الأشكال.

ك- إلقاء القمامة والمخلفات بشتى أنواعها.

ل- دخول المركبات وقيادتها إلا بتصريح من إدارة المحمية.

م- التخييم إلا في الأماكن المخصصة وبموجب تصريح من إدارة المحمية.

ن- تصوير وإنتاج الأفلام لأغراض تجارية أو إعلانية أو لصالح محطات تلفزيونية أو غيرها إلا بتصريح مسبق من إدارة المحمية.

س- أي نشاط آخر يتعارض مع أهداف المحمية.

المادة ١٠- أ- يجوز تنفيذ برامج إعادة تأهيل أو إكثار الأنواع البحرية والبرية المنقرضة أو المهددة بالانقراض أو ذات القيمة البيئية مثل استزراع المرجان والهياكل المرجانية الاصطناعية في المحمية بموجب قرار من المجلس بناء على توصية من اللجنة.

ب- على الجهة التي تقترح أي برنامج لإعادة التأهيل أو الإكثار تقديم ملف متكامل للجنة يتضمن تقييم أثر البرنامج على عناصر البيئة والأنظمة البيئية والتنوع الحيوي لدراسته ورفع التوصيات المناسبة للمجلس.

ج- تتحمل الجهة الراغبة بتنفيذ برنامج إعادة التأهيل أو الإكثار كافة النفقات والتكاليف المترتبة على ذلك.

المادة ١١- يتولى كل من يحمل صفة الضابطة العدلية في المنطقة مسؤولية ضبط المخالفات والاعتداءات الواقعة في المحمية كل حسب اختصاصه وصلاحياته وفق أحكام التشريعات النافذة في المنطقة.

المادة ١٢- يعاقب كل من يخالف أحكام هذا النظام بالعقوبات المنصوص عليها في القانون .

المادة ١٣- يصدر المجلس التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام.

المادة ١٤ - يلغى نظام متنزه العقبة البحري رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠١ على أن يستمر العمل بالتعليمات الصادرة بمقتضاه الى أن تلغى أو تعدل أو يستبدل غيرها بها وفقاً لأحكام هذا النظام.

٢٠٢٢/٩/١٨

## فيصل بن الحسين

رئيس الوزراء  
وزير الدفاع  
الدكتور بشر هاني محمد الخصاونة

نائب رئيس الوزراء ووزير الإدارة المحلية  
وزير الشؤون السياسية والبرلمانية المكلف  
توفيق محمود حسين كريشان

وزير  
المياه والري  
محمد جميل موسى النجار

وزير التخطيط والتعاون الدولي  
وزير الخارجية وشؤون المغتربين بالوكالة  
ناصر سلطان حمزة الشريدة

وزير  
الأشغال العامة والإسكان  
المهندس يحيى موسى بيجالينج كسبي

وزير  
النقل  
المهندس وجيه طيب عبد الله عزابزه

وزير  
السياحة والآثار  
نايف حميدي محمد الفايز

وزير  
العدل  
الدكتور احمد نوري محمد الزيادات

وزير  
الزراعة  
المهندس خالد موسى شحادة الحنيفات

وزير  
الطاقة والثروة المعدنية  
الدكتور صالح علي حامد الخرابشة

وزير  
المالية  
الدكتور محمد محمود حسين العسوس

وزير  
الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية  
الدكتور محمد احمد مسلم الخلايلت

وزير التنمية الاجتماعية  
وزير العمل بالوكالة  
أيمن رياض سعيد المفلح

وزير دولة لشؤون المتابعة والتنسيق الحكومي  
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء بالوكالة  
الدكتور نواف وصفي سعيد مصطفى وهي التل

وزير  
الشباب  
محمد سلامة فارس سليمان النابلسي

وزير  
الاقتصاد الرقمي والريادة  
احمد قاسم ذيب الهاندة

وزير  
الداخلية  
مازن عبد الله هلال الفرياتي

وزير  
الصحة  
الدكتور فراس ابراهيم ارشيد الهواري

وزير  
الصناعة والتجارة والتموين  
يوسف محمود علي الشمالي

وزير  
دولة لشؤون الإعلام  
فيصل يوسف عوض الشبول

وزير الثقافة ووزير التربية والتعليم  
وزير التعليم العالي والبحث العلمي بالوكالة  
هيفاء يوسف فضل حجار النجار

وزير  
دولة للشؤون القانونية  
وفاء سعيد يعقوب بني مصطفى

وزير  
البيئة  
الدكتور معاوية خالد محمد الردايده

وزير  
الاستثمار  
المهندس خيرى ياسر عبد المنعم عمرو